ضريبة الكربون و أثرها على الطلب على النفط

أ/عامر كمال– جامعة المدية

ملخص

ترتبط أغلب الأنشطة الاقتصادية اليوم بالسلعة النفطية وذلك لتواجدها وتوفرها بنسب كبيرة في الطبيعة ، ولسهولة استخراجها واستعمالها ، بالإضافة إلى تدني كلفتها مقارنة بتكاليف السلع البديلة للنفط ، وبالتالي أصبح النفط سلعة إستراتيجية وهامة لدى جميع الدول سواء كانت منتجة مصدرة أو مستهلكة له .

وهو ما أدى إلى تعرض السوق النفطية خلال السنوات الماضية لتغيرات جذرية .فقد تقلبت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكارات الشركات النفطية الكبرى المستمدة من عقود الامتياز، إلى تحكم الدول المنتجة للنفط بقرارات الإنتاج والتسعير واتصاف السوق النفطية بأنها سوق منتجين، ثم إلى هيمنة الدول الصناعية على سوق النفط العالمية نتيجة للسياسات التي طبقتها وكالة الطاقة الدولية والتي انتهت فيها إلى سوق مشترين، ولم تكتف الدول الصناعية بإيصال الدول النفطية إلى ما آلت إليه من ضعف في عائداتها الحقيقية من النفط، ولكنها تهدد بين الحين والآخر باتخاذ إجراءات ضريبية وبيئية كلما لاح في الأفق أمل ارتفاع أسعار النفط وانتعاش أوضاع الدول النفطية المنتجة.تحت غطاء حماية البيئة.

المنارة للاستشارات

مقدمة

حظي موضوع النفط في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي باهتمام كبير من جميع الأطراف ، سواء كانوا اقتصاديين أو ذوي اختصاص أو صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية، ولا غرابة في أن يتسع الاهتمام بهذا الموضوع لما له من أثر مباشر وغير مباشر على مختلف نواحي وجوانب الحياة العامة .

ولاشك أن الدول العربية بوصفها أغنى المناطق عالميا بموارد النفط إنتاجا واحتياطا قد حققت الكثير من مصالحها في امتلاك حقها في التحكم في أهم ثروة طبيعية وطنية لديها عندما أخذت مسؤولية تخطيط وتسيير مختلف مراحل الصناعة النفطية (اكتشاف، إنتاج وتسويق) ، فقد ظل هذا القطاع مصدرا تستمد منه المالية العامة لهذه الدول إيرادات معتبرة شكلت الركيزة الأساسية لعملية تمويل مختلف خطط التنمية فيها .

ولقد كان لتنامي أهمية النفط في الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة ، وكذا إلى الطبيعة الدولية له ، أن أدى كل ذلك إلى إيجاد وضع لتضارب الأهداف والمصالح بين مجموعة الدول المنتجة ومجموعة الدول المستهلكة، وعلى رأسها الدول الصناعية، ومن ثم فقد أصبح الاقتصاد العربي ومن خلال قطاع النفط يواجه مجموعة من التحديات والانعكاسات التي تحد في مجملها من فاعلية هذا العنصر في تعزيز خطوات التنمية في الدول العربية، لاسيما فيما يتعلق بالاستنزاف الخطير والكبير الذي يشهده هذا المورد نتيجة لمحدودية قدرة هذه الدول على تحديد أسعار صادراتها من النفط وبالتالي التعرض للتقلبات الحادة في عائداتها النفطية، مما يسبب لها المصاعب والارتباك والعجز المالي والركود الاقتصادي وهو ما يرهن مصير الأجيال الحالية والمقبلة على توفير احتياجاتها .

والتحدي الجديد الذي يواجه الدول المنتجة للنفط ويهددها بالمزيد من التآكل في عائداتها هو ما يسمى بضريبة الكربون/ الطاقة، وهي ضريبة جديدة تخطط الدول الصناعية تتصدرها دول الاتحاد الأوربي، لفرضها على النفط ومشتقاته تحت مظلة حماية البيئة.

وسنبرز من خلال هذا البحث الخلفية التاريخية لضريبة الكربون والآثار المترتبة عنها وكذا موقف الدول النفطية وعلى رأسها الدول العربية من هذه الضريبة.

أولا: ضرائب الدول المستهلكة للنفط:

يتسم النفط، باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له. إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع والعكس صحيح. وقد انتهجت الدول الصناعية، بمساندة

المنارة للاستشارات

شركاتها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها على الضغط نزوليا على أسعار النفط الخام، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطي. ويعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الريع النفطي بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة).[1]

وتستند حصة الدول المنتجة للنفط في مشروعيتها إلى أن النفط يعتبر مصدرا طبيعيا ناضبا، وما تحصل عليه كنصيب في الريع يعوضها جزئيا عن نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمنا لها مستقلا عن تكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين على نحو ما تقدم شرحه.

وقد ظلت الدول الصناعية الغربية إلى ما قبل حرب أكتوبر 1973 تقتنص الجانب الأكبر من الريع النفطي، والذي بلغ في عام 1967 نحو 5.95 دولارا للبرميل موزعا بنسبة 86% (5.10 دولار) في صورة ضرائب على استهلاك النفط غذيت بها خزائن الدول الأوروبية المستوردة للنفط، بينما لم يتجاوز نصيب الدول المصدرة للنفط نحو 85 سنتا للبرميل (أي 14% من صافي الريع) في صورة إتاوات وضرائب وفقا لمبدأ مناصفة الأرباح الذي كان سائدا في ذلك الوقت حينما كان السعر لا يتجاوز 1.80 دولارا للبرميل.[2]

فلما استردت الدول المصدرة للنفط، في ظل حرب أكتوبر 1973، حريتها في تحديد الإنتاج والأسعار، تحول توزيع الريع النفطي إلى صالحها. ففي عام 1975 بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية 27.90 دولارا وبلغ صافي الريع 18.90 دولارا موزعا بنسبة 52% للدول المصدرة وبنسبة 48% للدول المستوردة. وفي عام 1980 بلغ السعر للمستهلك النهائي في أوروبا نحو 65.50 دولارا، كما بلغ صافي الريع نحو 53 دولارا موزعا بنسبة 64 % للدول المصدرة مقابل 36% للدول الأوروبية.

غير أن أسعار النفط لم تلبث أن أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت إلى أقل من النصف في عام 1986. عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره في زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية من 22.50 دولارا للبرميل لتصل إلى نحو 68 دولارا خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات. أما نصيب الدول المصدرة للنفط فلم يتجاوز خلال تلك الفترة 12 دولارا للبرميل في المتوسط (بعد استقطاع تكلفة الإنتاج معبرا عنها بتكلفة الإحلال Replacement cost وهي في حدود 6 دولارات للبرميل).

المنارة للاستشارات

وبذلك لم تحصل تلك الدول من صافي الريع على أكثر من 15% بينما انفردت الدول الأوروبية المستوردة للنفط بنحو 85% من ذلك الريع. وبلغ السعر للمستهلك النهائي نحو 100 دولار كمتوسط في دول الاتحاد الأوروبي.[3]

هذا فيما يخص سوق الاتحاد الأوروبي التي بلغ نصيبها نحو ثلث الواردات العالمية من النفط في عام 2000. ويأتي المشروع الأوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب النفطية المتحيزة لصالح الفحم رغم أنه المصدر الأكثر تلويثا للبيئة. ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة لليابان التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي خلال النصف الثاني من التسعينيات نحو 93 دولارا في المتوسط. وبطرح نحو 36 دولارا كتكاليف وأرباح الشركات الوسيطة وأيضا نحو 6 دولارات كتكلفة إنتاج الزيت ونقله إلى اليابان، يبلغ صافي الريع نحو 51 دولارا حصلت منه حكومة اليابان على نحو 36 دولارا كضرائب بنسبة 71% وبلغ نصيب الدول المصدرة للنفط نحو 15 دولارا أو ما يعادل 29% من صافي الريع. ولا يشذ عن هذا النمط في مجموعة الدول الصناعية الغربية سوى الولايات المتحدة التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي خلال الفترة المذكورة نحو 47 دولارا يطرح منه تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة وأيضا تكلفة إنتاج الزيت الخام ونقله لكي يبلغ صافي الريع فيها 29 دولارا تقاسمته الضرائب الأمريكية مع الدول المصدرة للنفط مناصفة.[4]

ثانيا: تعريف ضريبة الكربون /الطاقة[5]

إن ضريبة الكربون هي إضافة على سعر الوقود الأحفوري وتتناسب مع كمية الكربون المنبعثة عند حرق هذا الوقود. ولقد اعتبرت مثل هذه الضرائب بأنها أداة كفؤة في الحد من الانبعاث وبالتالي هي ضريبة تشجيعية لاستعمال الطاقة المتجددة.

من الضروري أن نفرق بين ضريبة الكربون وضريبة الطاقة. إن ضريبة الطاقة تفرض على الإنتاج أو الاستهلاك من الطاقة مثلا دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية $/BTU أو لكل كيلووات ساعة من استهلاك الكهرباء بغض النظر عن محتواها من الكربون. بينما ضريبة الكربون تتناسب مع محتوى الكربون في الوقود الأحفوري وبالتالي فهي متعلقة بالوقود الذي يحتوي على كربون فقط ويقع عبؤها على الفحم أكثر من غيره من أنواع الوقود الأحفوري ولا تتعرض للطاقة النووية. لذلك إذا كان القصد تخفيض الغازات المنبعثة وخاصة الكربون فإن ضريبة الكربون هي أشد وقعا وأفضل للتنفيذ. ولما كان الفحم هو الوقود المتوفر بكثرة في معظم الدول الصناعية (وهو مدعوم في كثير من الحالات) فقد كان هناك اتجاه لدى السوق الأوروبية لفرض ضريبة مشتركة ناجمة من الطاقة ومن الكربون وسميت ضريبة الطاقة/ كربون carbon/energy tax بحيث تكون نصف قيمتها مبينة على محتوى الوقود من الكربون والنصف الآخر على محتواه من الطاقة.[5]

المنارة للاستشارات

ثالثا: الخلفية التاريخية لضريبة الكربون/ الطاقة

لقد لجأت الدول الصناعية في العقدين الماضيين إلى فرض ضرائب على وارداتها النفطية، وتصاعدت القيمة الحقيقية لهذه الضرائب عبر السنوات، في الوقت الذي هبطت فيه القيمة الحقيقية للسعر الذي تحصل عليه الدول المنتجة في نفي الفترة، ومن ثم هبطت القيمة الحقيقية لعائدات النفط، وتبلغ الآن حصة بعض الدول المستوردة من سعر النفط الذي يدفعه المستهلك ثلاثة أمثال أو أكثر ما تحصل عليه الدول المنتجة.

تعود فكرة ضريبة الكربون/ الطاقة إلى الاقتراح الذي تقدمت به مفوضية المجموعة الأوربية في جوان من العام 1992 إلى المجلس الوزاري للمجموعة، والذي ينص في بنوده على فرض ضريبة جديدة تسري على الوقود الحفري (نفط، غاز، فحم) ومشتقاته.

ويبدأ معدل الضريبة وفقا للمقترح الأوربي عنه ثلاثة دولارات لبرميل من النفط، وبمعدل 2.63 دولار لما يعادل برميل من النفط في حالة الغاز الطبيعي، وبعدل 3.4 دولار لما يعادل برميل من النفط في حالة الفحم، وتتزايد الضريبة بعد ذلك بمعدل ثلث المعدل الابتدائي كل عام إلى أن يبلغ 10 دولارات بالنسبة لبرميل النفط و8.77 دولار في حالة الغاز و11.33 دولار في حالة الفحم .[6]

والهدف الافتراضي هو أن ضريبة الكربون/ طاقة ستحقق هبوطا في الطلب على الوقود الحفري عامة لصالح مصادر الطاقة الأخرى خاصة النووية ومصادر الطاقة المتجددة.

ويعتبر مقترح ضريبة الكربون أهم المقترحات التي أعدتها المفوضية الأوربية، بهدف تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الحفري عند مستوى 1990 بحلول العام 2010. والافتراض العلمي وراء هذا الهدف هو أن غاز ثاني أكسيد الكربون ينطلق إلى الغلاف الجوي بمعدلات كبيرة نتيجة لعوامل طبيعية، ولكن المنبعث من ذلك الغاز بفعل الطبيعة تمتصه عوامل طبيعية كالأشجار والنباتات، وبذلك يتحقق التوازن في المدى الطويل.

غير أن النشاط البشري يطلق أيضا كميات متزايدة من ذلك الغاز مما يؤدي إلى زيادة تركزه في الغلاف الجوي محدثا ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري أو البيت الزجاجي. على شاكلة البيوت الزجاجية المشيدة لتهيئة مناخ صناعي دافئ للنباتات وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية أو ما يعرف باحترار الغلاف الجوي، وبالتالي تغير المناخ.

وغاز ثاني أكسيد الكربون هو من أهم غازات الاحتباس الحراري. وتأتي انبعاثا ته إلى الغلاف الجوي نتيجة احتراق الوقود الحفري، لذلك يساهم هذا الأخير في زيادة حجم تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ويساهم بذلك في رفع حرارة الأرض. وضريبة الكربون حسب المقترح تسري بشقيها على الفحم والغاز الطبيعي والنفط والمشتقات النفطية وتحسب على أساس 50 % على محتوى الكربون و50

المنارة للاستشارات

% على محتوى ثاني أكسيد الكربون المنبعث عن الاحتراق. كما نص المقترح على أن الأثر المالي للضريبة الجديدة أثر محايد أي أن، حصيلتها ستنفق في أغراض أخرى تخفف العبء الضريبي. كما تضمن تخفيض الضريبة على الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة أو إعفاء هذه الصناعات من الضريبة الكلية للمحافظة على قدرتها التنافسية [81] (ص 15).

وفي الحقيقة أن فكرة تغير المناخ فكرة قديمة، وأول من طرحها هو العالم والرياضي الفرنسي BARON JEAN BAPTIST FOURIER عام 1828. غير أن بداية الاهتمام بهذه الظاهرة في إطارها الحديث يعود إلى سنة 1972 وتحديدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي جرى في ستوكهولم، والذي اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشكلات البيئية [7]

وازداد التعاون العالمي نحو إدراك المشكلة وتحديدها، ثم اكتسبت المشكلة بعدا سياسيا واضحا وعقدت اجتماعات دولية لبحث كيفية التعاون مع هذه الظاهرة.

فقد شهدت الفترة 1988 – 1997 تكليف فريق عمل دولي وانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية لدراسة ظاهرة التغير المناخي من الزوايا العلمية والفنية والاقتصادية، وقد جرى التركيز فيها على وضع القيود على المنبعثان غازات البيت الزجاجي في الدول المتقدمة من خلال اعتماد آليات عديدة تهدف في النهاية إلى التأثير على استهلاك الوقود الحفري.

وقد توجت أعمال هذا الفريق بوضع ما عرف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير ألمناخي التي تعتبر تتويجا للعولمة المناخية. وقد أدرجت ضمن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فيما أطلق عليه بقمة الأرض في البرازيل (ريودي جانيرو) 1992 والذي استهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم. هذه الأخيرة تقوم على ثلاثة محاور هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وتنفيذا للتعهدات التي تضمنتها الاتفاقية الإطارية للتغير ألمناخي عقدت عدة مؤتمرات وكان أبرزها ذلك الذي عقد في كيوتو باليابان والذي خلص إلى ضرورة وضع قيود ملزمة على مبتعثات ظاهرة الاحتباس الحراري في الدول المتقدمة ودعي إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك وفي مقدمة هذه التدابير اعتماد أدوات السياسة المالية (ضريبة الكربون).

رابعا: اثر ضريبة الكربون على النفط

إن ضرائب الكربون أمر مثير للجدل وتأثيراتها غير واضحة ولو أن بعض ذلك تمكن معالجته بالأسلوب الضريبي واستعمالات الحصيلة. ومن التأثيرات المثيرة للجدل أن هذه الضرائب يمكن أن تعاقب المنتجين بدل أن تقع على كاهل المستهلكين.

يعتبر حجم النشاط الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (PIB). وكذا طبيعة خليط الطاقة المستخدمة، الأساس المعتمد لتقدير حجم منبعثات الكربون المرتبطة باستهلاك الطاقة. ويستدل على

المنارة للاستشارات

العلاقة بين حجم منبعثات الكربون وحجم النشاط الاقتصادي (PIB) بما يسمى كثافة الطاقة في حين يعبر عن طبيعة المزيج الطاقوي المستهلك (حفري أو غير حفري) بما يعرف بكثافة الكربون.

كثافة الطاقة [8]:

وهي عبارة عن الحجم اللازم استهلاكه من الطاقة – معبرا عنه بوحدات الطاقة مثل طن أو برميل نفط مكافئ – لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي – معبرا عنه بوحدات نقدية – ويتأثر هذا المقياس بمستوى كفاءة الأجهزة الرأسمالية الموجودة مثل: محطات توليد الكهرباء والأجهزة التي يستخدمها المستهلك النهائي في استهلاك الطاقة، ووسائل النقل والمواصلات ....، كذلك تتأثر كثافة الطاقة بالأسعار النسبية للطاقة، فكلما كانت تكلفة الطاقة مرتفعة (مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى) زاد الاهتمام بتنمية الأساليب والتقنيات ودعم الأبحاث الكفيلة بترشيد استعمال الطاقة والعكس في حالة كون كافة الطاقة منخفضة حيث يتقلص الحافز لدعم وسائل ترشيد استهلاكها، أيضا يتأثر هذا المقياس بما يعرف بمعامل التغير الذاتي لاستهلاك الطاقة وهم ما يمكن حدوثه حتى بدون وضع سياسة لحفظ وترشيد استهلاك الطاقة (التغير في أذواق وتفضيلات المستهلكين مثلا).

كثافة الكربون[9]:

وهي مقياس لكمية الكربون الذي يخلف عن إنتاج وحدة من الطاقة، وهي تختلف باختلاف المحتوى الكربوني لكل مصدر من مصادر الطاقة المستخدمة فهي مرتفعة في الوقود الحفري (نفط، غاز، فحم) أما بالنسبة للطاقة النووية ومعظم مصادر الطاقة المتجددة (شمس، كهرومائية ....) فلا يتخلف عنها شيء من الكربون.

ولأن التزام الدول بتثبيت حجم المنبعثات الكربونية أو خفضها على المستوى العالمي لا بد أن يتحقق إما بانخفاض كثافة الطاقة أي تحسين كفاءتها، أو بخفض كثافة الكربون أي إحلال وقود ذي محتوى كربوني منخفض محل وقود ذي محتوى كربوني مرتفع أو بالآليتين معا. فإنه من المتوقع أن تتأثر أنماط استهلاك الطاقة تأثرا جوهريا بما يتخذ على المستوى العالمي والمحلي من تدابير لحماية البيئة. وتعد أفضل وسيلة لتحقيق ذلك حسب ما تذهب إليه الصناعة هو تطبيق ضرائب الكربون/ الطاقة.

لقد قامت النرويج منذ عام 1991 بتطبيق ضريبة كربون عالية هي من الأعلى في العالم بلغت قيمتها 51 دولار لطن ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الجازولين و24 دولار لطن ثاني أكسيد الكربون من الفحم. والآن بعد أكثر من عشر سنوات من التطبيق وجدت النرويج أن تأثير فرض ضريبة الكربون في انبعاث ثاني وأكسيد الكربون كانت ضئيلة. وقد تمكنت النرويج في فترة العشر سنوات حتى عام 2000 من تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 14% ، إلا أن معظم التخفيض كان نتيجة

المنارة للاستشارات

لتراجع كثافة استعمال الطاقة في الاقتصاد وتغير مكونات الاستعمال ولم تساعد ضريبة الكربون إلا بـ 2% من التخفيض الذي حصل 2004.

وبصفة عامة فان من شأن هذه الإجراء أن يحمل من النتائج والتأثيرات التي ستنعكس سلبا على الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول العربية، ونلخص نتائج هذا الإجراء فيما يلي[10] :

– هبوط عائدات الدول النفطية العربية (مع هبوط عائدات دول الأوبك). إن هذا الانخفاض سوف يتزامن مع تزايد احتياجات العالم الصناعي للنفط (خاصة نفط الأوبك)، وتحتم هذه الزيادة على دول أوبك استثمار المزيد من الأموال لتأمين الطاقة المطلوبة بالإضافة إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية، وإن توفير هذا التمويل سوف يصبح شبه مستحيل وسط التراجع في مدا خيل الدول النفطية وتفاقم العجز المالي والتجاري.

– إن لتدخل الدول الصناعية غير المبرر لوقف مدا خيل الدول النفطية – ومنها العربية – والعمل على إنقاصها تحت حجج واهية وبإتباع طرق وأساليب تعسفية (أخرها ضرائب الكربون) سوف يخلف العديد من الاضطرابات في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لدى تلك الدول ويعرقل مشاريع التنويع الاقتصادي وخطط التصنيع وتأثر حجم سوق العمالة، ويؤدي ذلك إلى هبوط النشاط الاقتصادي عموما مما يفتح الباب أمام احتمالات لا يمكن التنبؤ بها.

– هبوط العائدات سيكون له تأثيران مهمان، أولا هبوط القدرة الاستيرادية لهذه الدول وبالتالي التأثير على حجم وارداتها، ومعظمها من أسواق الدلو الصناعية، وثانيا التأثير على الإمكانيات المالية لها في تقديم القروض والمعونات للدول العربية والنامية غير النفطية وقد سبق الإشارة فيما سبق إلى حجم وقنوات هذه المساعدات والقروض الإنمائية المقدمة من قبل الدول العربية النفطية إلى الدول العربية الأخرى

خامسا: موقف الدول المنتجة من ضريبة الكربون

باعتبار أن الدول النفطية عموما والدول العربية النفطية خصوصا هي المعني الأول بموضوع فرض ضريبة الكربون – والموضوع بالنسبة لها لا يمكن النظر إليه بمعزل عن سياق مواجهة طويل بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له – فلقد اعترضت اعتراضا شديدا على ضريبة الكربون/ الطاقة عن طريق منظمة الأوبك وتصدرت الدول العربية الأعضاء في المنظمة الحملة لتنبيه الرأي العام العالمي إلى خطورة هذه الضريبة وأضرارها التي لن تقتصر على الدول النفطية وحدها بل سيكون لها أصداء في باقي الدول الأخرى[11]

وكان من الطبيعي أن تواجه ضريبة الكربون تلك المعارضة من طرف الدول المنتجة وذلك بسبب ما رأت فيه من استمرار لسياسة فرض ضرائب باهظة على النفط كجزء من إستراتيجية الدول الصناعية المستهلكة للنفط في مواجهة الدول المنتجة المصدرة. فلقد سعت الدول المستهلكة ولا زالت طوال تلك

المنارة للاستشارات

المواجهة إلى الحصول على إمدادات مستمرة ووافية ورخيصة من طاقة ناضبة تمثل مصدر الدخل الرئيسي إن لم نقل الوحيد للدول المصدرة، وإذا كانت معظم حلقات المواجهة في الماضي يمكن تفسيرها على أنها أمر طبيعي يعكس تفاوت وأحيانا تناقض المصالح الاقتصادية بين دول العالم، فإن المواجهة الحالية التي تفرضها ضريبة الكربون تحمل في طياتها الكثير من التعسف ولا تستند إلى المنطق. وحتى إلى العبرة من دروس الماضي واتجاهات التطور الاقتصادي العالمي فيما يخص إزالة قيود التجارة وحوافز انتقال رأس المال وغيرها من العوائق في ظل اتفاقيات الجات.

وتذهب الدول المصدرة للنفط إلى أن ضريبة الكربون هي محاولة مكشوفة لتكريس مصالح المستهلكين على حساب المنتجين بذريعة حماية البيئة وترشيد الاستهلاك النفطي وغيره، في حين أن الأهداف من وراء هذه الضريبة هي أولا معالجة العجز في ميزانيات الدول الصناعية وعلى أحسن تقدير نقل العبء الضريبي إلى الدول المصدرة، وثانيا خفض الطلب على النفط حتى يختل ميزان العرض والطلب ويصبح سوق النفط لصالح المستورد وبالتالي يتأكد ويثبت أن هذه الضريبة هي إحدى ملامح النظام الاقتصادي الجديد، الذي ينظر إلى مصالح الدول وفقا لما تملكه من قوة ونفوذ وليس لما تملكه من حقوق وما يفرض عليها من واجبات، وقد ركزت دول منظمة الأوبك في حملتها هذه ضد ضريبة الكربون على نقطتين أساسيتين[12] :

– تهدف الضريبة الجديدة أساسا إلى جباية المزيد من الأموال للمستهلكين متخذة مسألة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الوقود الحفري واحتمالات تأثير زيادة تركز هذا الغاز في الغلاف الجوي على درجة الحرارة السطحية للأرض كذريعة مقبولة إعلاميا حيث تحظى مسائل البيئة بالتعاطف وهذا بغض النظر عن مدى اليقين العلمي لهذه الافتراضات.

وإذا أخذنا ما جاء في مقترحات المفوضية الأوربية حول الحيادية المالية للضريبة الجديدة بمعنى أنها لا تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي في الدول الصناعية، فلا يخرج ذلك من وجهة نظر الدول النفطية المتضررة على أن يكون أسلوبا مبتكرا لنقل العبء الضريبي إلى كاهل الدول المصدرة. ومن الحجج التي تساق على المستوى الأوربي في تبرير هذه الضريبة ما يعرف باسم الفائدة المزدوجة أي تقليل انبعاث الكربون وفي الوقت نفسه إنفاق حصيلة الضريبة الجديدة أو جزء منها في علاج أزمة البطالة عن طريق بعض الحوافز المالية مثل: خفض اشتراكات صاحب العمل في الضمان الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى لخفض تكلفة العمالة كحافز على توظيف العاملين، وهذا يعني لو أمكن تحقيقه أن العبء في النهاية سينتقل إلى الدول المنتجة للنفط في شكل هبوط عائداتها.

– النفط سلعة لها وضع فريد في التجارة الدولية، إذ تتزايد الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة والمستوردة عاما بعد آخر وتحت مسميات مختلفة، حتى أصبحت الضريبة على برميل النفط تزيد أربعة

المنارة للاستشارات

أمثال ما تحصل عليه الدول المنتجة وهذا التراجع لن يؤدي فقط إلى عرقلة مشروعات القوة الشرائية للعائدات النفطية، بل يؤثر على مستقبل السوق النفطي وعلى التوازن بين العرض والطلب، ولا يتيح للدول النفطية العائدات التي تمكنها من تخصيص الاستثمارات الهائلة التي تحتاج إليها لصيانة مرافق إنتاج النفط الخام وتوسيع الطاقة الإنتاجية لما يتفق مع الطلب العالمي المتزايد، وفي الوقت نفسه تخلق حالة من اللا استقرار في السوق النفطي تجعل حكومات هذه الدول بل والقطاع الخاص فيها مترددا في تخصيص الاستثمارات اللازمة والتي يمكن أن تتنافس عليها أنشطة اقتصادية أخرى تحقق عائدات أفضل.

ولعل الكثير من حقائق الماضي والحاضر تؤكد صحة ما ذهبت إليه الدول النفطية إزاء هذه الضريبة، وأولى هذه الحقائق أنه على الرغم من أن الدول المنتجة للنفط قد تجاوبت مع الدول الصناعية المستهلكة بعد طفرة الأسعار الأولى عام 1973 لتحقيق ما يعرف باسم " تأمين العرض "، بل أظهرت القدر الكبير من التفهم لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والمصالح المتبادلة لجميع الأطراف، وتأمين العرض ليس فقط من حيث الكم بل تأمين العرض بالسعر المناسب وذلك حتى لا تتعرض الدول الصناعية للكساد والأزمات الاقتصادية وما تجره هذه الأزمات من ويلات قد تمتد آثارها الجانبية إلى كل مكان. رغم كل هذا إلا أن الضرائب المفروضة على النفط سيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تضم أغلب الدول الغربية الصناعية تعد مرتفعة وليست معقولة، فبرميل النفط الذي يوفر دخلا صافيا للدول المنتجة بقيمة 15 دولار يبلغ سعره المباع للمستهلك في أوربا 83 دولار مقابل 78 دولار في اليابان و38 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1990 استهلكت الدول الأوربية 20 مليون برميل يوميا كان حصيلة حكومتها منها 200 مليار دولار في حين أن دخل الدول النفطية بلغ 64 مليار دولار وهي صاحبة هذه الطاقة[13].

وقد أتاحت الزيادات الضريبية على المنتجات النفطية خلال السنوات الماضية تحقيق الدول المستهلكة لعائدات إضافية قيمتها 40 مليار دولار في الوقت الذي فقدت فيه الدول النفطية عائدات قدرها 50 مليار دولار، نتيجة تدهور أسعار النفط الخام، فخلال هذه السنوات انخفضت أسعار المنتجات النفطية بنسبة تتراوح ما بين 25 % و45 % في حين ارتفعت أسعار بيع البنزين بنسبة 65 % في ألمانيا و49 % في بريطانيا، وفي مقابل هذه الضرائب المرتفعة على النفط فإن الضرائب المفروضة على الفحم والطاقة النووية تعد منخفضة نسبيا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فالضريبة المقترحة تعادل 133 % نظيرتها المفروضة على الفحم على الرغم من أن الفحم هو الأكثر تأثيرا على البيئة من النفط [14]

المنارة للاستشارات

خاتمة

لقد كان الهدف العام للبحث هو تحليل أثر سياسات الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على الطلب على النفط.

إن ضرائب الكربون أدوات مالية لها علاقة مباشرة بالسوق؛ إذ إنه عندما تفرض الضريبة فإن البضائع التي يحتاج إنتاجها لاستهلاك كثيف من الطاقة (وبالتالي كثيرا من الانبعاث) سيرتفع سعرها ويقل ربحها. ونتيجة لذلك فإن قوى السوق ستعمل بصورة كفؤة للحد من استعمالها وبالتالي الحد من الانبعاث. ولهذه الضرائب تأثير مباشر ناتج من زيادة الأسعار مما يؤدي إلى التأثير على هيكل الطاقة والتغير في أنواع الوقود. حيث قدرت بعض الدراسات أن الانخفاض في الطلب على نفط منظمة الأوبك جراء تطبيق هذه السياسة بحوالي 700 برميل يومياً مما يخفض عائداتها بحوالي 5.1 بليون دولار . و هذا الانخفاض له تأثير على عمليات التنمية خاصة على الدول العربية.

ومن أهم التوصيات التي تقترحها هي أن تضع الدول العربية سياسات نفطية بيئية و تنموية متلائمة مع مصالحها و لتجنب أثار السياسات الدولية بشأن وضع حد لظاهرة الاحتباس الحراري(أي ضرورة تطبيق أساليب التنمية المستدامة التي تعني دمج السياسات البيئية و السياسات الاقتصادية و التنموية مع بعضها.)

كما نوصي بإنشاء صندوق تساهم فيه الدول حسب تلويث كل منها للبيئة و تستخدم هذه الأموال في تطوير تقنية لحماية البيئة و خاصة من ظاهرة الاحتباس الحراري.

المنارة للاستشارات

الهوامش:

1- علي خليفة الكواري: حقيقة التنمية النفطية – حالة أقطار الجزيرة العربية – بيروت – المستقبل العربي العدد 19 آذار/مارس 1980. (ص54).

2- حسين عبد الله، البترول العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003م

3- . نواف الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000 .

4- Problèmes économiques, n 2.586, 14 octobre 1998.

5- نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحه الموارد الطبيعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

6- نفس المرجع السابق ،ص

7- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة عارف كامل، الكويت، 1989.

8- Pierre Jacquet: pétrole " Crises, marchés politiques".IFRI Paris, 1ere édition, 1991

9- حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الإمارات العربية للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 14، الإمارات العربية المتجددة،1998 .

10- ماجد عبد الله المنيف، السوق النفطية: "دروس الماضي و تحديات المستقبل" النفط و التعاون العربي، المجلد 15، العدد 69، 1994. 1

11- حسين عبد الله، البترول العربي، مرجع سبق ذكره.ص

12- نواف الرومي،، مرجع سبق ذكره.ص

13- عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر،2003.

14- حسن عمر، في الموقع الإلكتروني:

www.arriyadh.com / économique / leftbar /tibeles / ...doc _ cvt. asp.

المنارة للاستشارات